محمد جابر الأنصاري وانتحار الأنظمة

باسل طلوزي

لا أدري إذا كان محمد جابر الأنصاري ما زال مستشاراً ثقافيّاً لدى عاهل البحرين أم لا. الإجابة بـ«نعم» تعني الكثير، في الوقت الراهن بالتحديد، أعني في زمن «الاندلق» الرسمي البحريني باتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، لأنّه إن قبل البقاء بمنصبه، فذلك يعني أنّه أصبح جزءاً من هذا التطبيع، حتى وإن كان يشغل منصباً ثقافيّاً. ولعلّه أدرى مني بأخلاقيات السلطة العربية وسعيها إلى تسييس الثقافة، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وألّا فإنّها تعمد إلى محاولة تقريب المثقفين البارزين منها، في سعيها المحموم إلى إسباغ شرعية ثقافية ما على تفرّدها واستبدادها و«تطبيعها» أيضاً، بعدما ضمنت سائر الشرعيات الأخرى.

والحال أنّني شعرت بالبؤس منذ تقلّد الأنصاري هذا المنصب، الذي كان أصغر من قامته بأميال، وكثيراً ما راودني إحساسٌ بالشفقة المتزجة بالغضب كلما رأيته يلهث بصعوبة خلف الزعيم، سيما في جولاته «غير الثقافية» على الصحارى وبيوت الشعر. وتساءلت حينها ما الذي يمكن أن تضيفه مثل هذه الرسميات والبروتوكولات إلى صاحب «الفكر العربي وصراع الأضداد»... أثراه يحاول الانسجام مع فلسفة «الأضداد» التي كتب عنها، مثلاً، لم أنه أراد معاينة «التآزم السياسي عند العرب...» وفق جزء من أحد عناوين مؤلفاته؟ غير أنني رجوت ألّا يكون الهدف إضافة جديدة لكتابه «انتحار المثقفين العرب» باعتبار أنّ ما يفعله نوع من الانتحار الثقافي.

ربما كنت قاسياً بعض الشيء على مفكر يستهويني، غير أنّني فضّلت أن أبدأ بالقسوة، أولاً، ولأنّني أجد صعوبة كبيرة في تقبّل أي محنةٍ جديدةٍ لمثقف عربي من طراز محمد جابر الأنصاري ثانياً. ولعلّ ما دفعني إلى الكتابة عنه اليوم شعوري بأنّ هذا الرجل يعاني أزمة ذاتية عميقة بين أفكاره النخبوية التي كتب عنها كثيراً، سيما في توقه إلى البعث الحضاري للأمة، وقد جسّدها كتابه «تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها» وسعيه إلى إعادة اكتشاف ذاته نفسها، في خضمّ المآزق الذي وضعه فيه ساسة البحرين بتطبيعهم مع الكيان الصهيوني.

ولقد لمست هذه الأزمة التي يجد صعوبة في الإفصاح عنها، لأسباب لا يعلمها غير الأنصاري نفسه، عندما قرّر أن يجمع بضع مقالاتٍ قديمة كان قد نشرها في دورياتٍ وصحف عربية، وتناولت الشأن الإيراني في مجملها، في كتيب صغير الحجم، بعنوان: «الخليج. إيران. العرب.. وجهة نظر خليجية» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2021). ويُبرز فيها خيبته من الموقف العربي حيال احتلال إيران جزراً عربية، غير أن المتمعّن في الكتاب يلمس أنّ الرجل ما لجأ إلى إصدار الكتيّب إلّا لأنّه ينطوي، أيضاً، على موقفٍ لا يحتمل اللبس من عداء الكاتب لإسرائيل، حتى وإن كان العداء، قديماً، بدليل أنّه لم يحذفه من متون المقالات، بل آثر أن يظهره أيضاً في كلمة الغلاف الخلفية، حين وردت في خاتمتها العبارة الآتية: «... كلّ ما أرجوه أن يكون هذا الجهد، الذي هو حصيلة معاناة مصير لقضية الخليج من قبل واحد من أبنائه، خطوة متواضعة أولى نحو اهتمام عربي واعٍ، وتحرّك عربي فعال في اتجاه أهم قضية عربية راهنة بعد فلسطين وخطر التوسع الإسرائيلي، بل في اتجاه الجبهة الخلفية لمعركتنا المصيرية مع العدو الصهيوني».

في هذه العبارة الساطعة، يحدد الأنصاري موقفاً واضحاً من إسرائيل، فهو ما زال يعتبر القضية الفلسطينية قضيته الأولى، وإسرائيل عدوّاً، والمعركة معه مصيرية. وهذا موقفٌ يُحسب له، وإن كان مغلفاً بقضية أخرى أراهن أنّه لم يعد يعتقد بصحتها، بعدما اتضح الخيط الأبيض من الأسود، وتبدّى للجميع أنّ إيران لا تمثل خطراً «ثانياً» على الأمة، بل إسرائيل هي الخطر الأول والعاشر والألف، ولا يليها غير خطر أنظمة التطبيع العربية في البحرين وأبوظبي وغيرهما. ليس لنا إلّا أن نعذر الأنصاري وبقية المثقفين والمبدعين البحرينيين، الذين ندرك عمق محنتهم القائمة الآن مع النظام السياسي لبلدهم، غير أنّنا ننتظر مواقف أشدّ جرأة ووضوحاً كما عهدنا منهم على الدوام، حتى وإن كان الثمن «انتحار الأنظمة العربية» هذه المرّة.

المقاربة الأردنية في «الانتقال السياسي»

محمد أبو رمان

يشهد الأردن حراكاً سياسياً هادئاً، وراء الكواليس، على أكثر من مستوى، منذ تمّ تسليم مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية للملك في بداية الشهر الماضي (أكتوبر/تشرين الأول)، بعدما تأكد الفاعلون السياسيون، الرسميون وغير الرسميين، أنّنا هذه المرّة أمام تحوّل جدّي في تصميم قواعد اللعبة السياسية باتجاه تنشيط العمل الحزبي وتطويره وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار.

ستتزامن التحضيرات الحالية مع انطلاق ورشة عمل هائلة على مستوى البلاد والعباد، تتضمّن تأسيس دائرة في الديوان الملكي (كما ذكر رئيس اللجنة الملكية سمير الرفاعي) لمتابعة التوصيات ومخرجاتها، والتأكد من تطوير عمل الأحزاب وقدراتها لاستقطاب جيل الشباب، ذكوراً وإناثاً، وفي الوقت نفسه، على الشباب كسر الحواجز النفسية والثقافية بينهم وبين العملين، السياسي والحزبي، ومن ذلك المخاوف المشروعة من التداعيات الأمنية لأي نشاط سياسي.

قد تبدو المقاربة الأردنية في الانتقال السياسي مغايرةً لتجارب الربيع العربي، ولتجارب عالمية في التحول والانتقال الديمقراطي كثيرة، بل هي أشبه (التجربة الأردنية) بـ«الهندسة السياسية»، ولكن ليست على الطريقة العربية التقليدية (الوصول إلى النتائج مسبقاً والتحكّم في الانتخابات)، بل بالوصول إلى تطوير العملية الديمقراطية الداخلية، بمحدّدات واضحة وبمسار آمن، وبالابتعاد عن المخاوف، مما يعتبرها محافظون كثيرون قفزة في المجهول، وهي المخاوف التي حالت، خلال العقود السابقة، دون التوغل في مسار الديمقراطية، خشية من النتائج غير المتوقعة! لم تأتِ المقاربة الأردنية نتيجة ضغوط داخلية شعبية شديدة، ولا نتيجة إطاحة نظام الحكم القائم، كما حدث في دول عربية أخرى، ولا نتيجة «صفقة» بين المعارضة والنظام، كما حدث في بعض تجارب التحول الديمقراطي في أوروبا، خلال العقود السابقة، بل جاءت بدرجةٍ أقوى بقناعة بدأت تكبر وتتعمّق في أوساط القرار في عمّان بأنّ الانتقال السياسي والإصلاح هو ضرورة للنظام السياسي مستمرّة منذ سبع سنوات، قدّمت فيها أروع صفحات النضال والتضحية من أجل الوطن، كل الوطن. وقد تحوّلت مآرب، منذ الحقبة الأولى لسقوط الاحتلال العثماني، حاضنةً لكل الأحرار اليمنيين، المناهضين للانقلاب الطائفي لجماعة الحوثي، والذين لم يجدوا مكاناً يلمّ تشرذمهم ويحرس قضيتهم الوطنية التي أمنوا بها وطناً جمهورياً مدنياً لكل اليمنيين، كما رسمته أحلامهم التي أطلقوها ثورة في 11 من فبراير/ شباط 2011.

يمثل اليمان كل القوى السياسية في محافظة مأرب، وهو لسان حالها، ويعبر عن اللحظة السياسية كلها في اليمن، وإنّ تفرّدت مأرب بالتعبير عن الجميع، كما عبرت عن ذلك حربا وصمودا ودفاعا عن أحلام اليمنيين ومشروعهم الوطني، قولاً وفعلاً. وضع اليمن النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤولية الشرعية اليمنية عمّا يجري في الواقع، من تراجع كبير على كل المستويات، بفعل فشل الشرعية في أداء مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه، قد لا يمكن وصف هذا الحال بأنه فشل بقدر ما قد يتحوّل إلى حالة خيانة وطنية، في ظل استمرار قيادات الشرعية في أدائها الهزيل والمسرحي، وهي المفترض أنها اليوم على الأرض تقود هذه المعركة الوطنية، وليست مهاجرة في المنافي والفنادق. قد يذهب بعضهم إلى تحميل البيان تفسيرات كثيرة، قد تخرج عن مراد من صاغه، ووضع مطالبه وأهدافه، حيث هناك من يذهب إلى تفسيره بمثابة إدانة للتحالف وفض له وتفكيك له. وهنا، يحاول هذا التفسير ردّ إسفين بين الطرفين، مع أن البيان واضح في استغرابه أداء التحالف وتراجعه، ما أضرّ بسير المعركة. ولم يطالب البيان بغير تصحيح مسار هذا التحالف، وإعادة صياغته بما يخدم المصلحة الوطنية في ظل كل هذه المتغيرات التصعيد سدى، في ظل كل هذه المتغيرات التي تعصف بالمشهدين اليمني الداخلي والإقليمي معاً. وجاء البيان واضحاً، في إدانته فشل الحكومة واستمراره، بل وحتى عمدية هذا الفشل ربما من أطراف في هذه الحكومة المتشاكسة التي يشتغل طرف رئيسي فيها خارج أجندات التحالف والحكومة المفترضة، والمتمثلة بالسعي إلى إسقاط الانقلاب أولاً، فهذا الطرف المثل ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي اليوم يحشد في أبين لاجتياح شبوة، الخاضعة للحكومة الشرعية، والتي تتعرّض هي الأخرى لتهديد خطير متسارع من جماعة الحوثي أيضاً، في وضع أشبه بالتخادم بين الطرفين، «الانتقالي» والحوثي. ولكن البيان صبّ جامّ غضبه على الخذلان الحكومي الكبير، والذي لا تفسير له ولا معنى سوى أنه تفرّدت مأرب بالتعبير عن الجميع، كما عبرت عن ذلك حربا وصمودا ودفاعا عن أحلام اليمنيين ومشروعهم الوطني، قولاً وفعلاً. وضع البيان النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤولية الشرعية اليمنية عمّا يجري في الواقع، من تراجع كبير على كل المستويات، بفعل فشل الشرعية في أداء مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه، قد لا يمكن وصف هذا الحال بأنه فشل بقدر ما قد يتحوّل إلى حالة خيانة وطنية، في ظل استمرار قيادات الشرعية في أدائها الهزيل والمسرحي، وهي المفترض أنها اليوم على الأرض تقود هذه المعركة الوطنية، وليست مهاجرة في المنافي والفنادق. قد يذهب بعضهم إلى تحميل البيان تفسيرات كثيرة، قد تخرج عن مراد من صاغه، ووضع مطالبه وأهدافه، حيث هناك من يذهب إلى تفسيره بمثابة إدانة للتحالف وفض له وتفكيك له. وهنا، يحاول هذا التفسير ردّ إسفين بين الطرفين، مع أن البيان واضح في استغرابه أداء التحالف وتراجعه، ما أضرّ بسير المعركة. ولم يطالب البيان بغير تصحيح مسار هذا التحالف، وإعادة صياغته بما يخدم المصلحة الوطنية في ظل كل هذه المتغيرات التصعيد سدى، في ظل كل هذه المتغيرات التي تعصف بالمشهدين اليمني الداخلي والإقليمي معاً. وجاء البيان واضحاً، في إدانته فشل الحكومة واستمراره، بل وحتى عمدية هذا الفشل ربما من أطراف في هذه الحكومة المتشاكسة التي يشتغل طرف رئيسي فيها خارج أجندات التحالف والحكومة المفترضة، والمتمثلة بالسعي إلى إسقاط الانقلاب أولاً، فهذا الطرف المثل ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي اليوم يحشد في أبين لاجتياح شبوة، الخاضعة للحكومة الشرعية، والتي تتعرّض هي الأخرى لتهديد خطير متسارع من جماعة الحوثي أيضاً، في وضع أشبه بالتخادم بين الطرفين، «الانتقالي» والحوثي. ولكن البيان صبّ جامّ غضبه على الخذلان الحكومي الكبير، والذي لا تفسير له ولا معنى سوى أنه تفرّدت مأرب بالتعبير عن الجميع، كما عبرت عن ذلك حربا وصمودا ودفاعا عن أحلام اليمنيين ومشروعهم الوطني، قولاً وفعلاً. وضع البيان النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤولية الشرعية اليمنية عمّا يجري في الواقع، من تراجع كبير على كل المستويات، بفعل فشل الشرعية في أداء مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه، قد لا يمكن وصف هذا الحال بأنه فشل بقدر ما قد يتحوّل إلى حالة

> بيان القوى السياسية في محافظة مأرب يعبّر عن اللحظة السياسية كلها في اليمن

وترفد خزينة الدولة بملايين الدولارات تحول رواتب للحكومة اللاجئة في عواصم الجوار. كشف البيان حقائق ومواقف كثيرة ليس للحكومة الشرعية فحسب، المكشوفة أصلاً، وإنما أيضاً للأحزاب اليمنية التي كشف عنها بيان أحزاب فروع مأرب الغطاء، وعزاها تماماً أمام جمهورها، وأتباعها ونفسها، وتاريخها، حيث لم تعلق أي منها عليه، ولم تتفاعل معه، بل لم تتناوله مواقعها الرسمية، في موقف أشبه بالتنصل عن بيان فروعها في مأرب، وهروب عن مواجهة الحقيقة.

وضع هذا البيان النقاط على الحروف، كاوضح وأصدق بيان سياسي منذ بداية الحرب، يخاطب الجميع بكل صدق ومسؤولية، من دون أي رتوش ومجاملات لا تغني ولا تسمن من جوع، داب الناس على سماعها في شكر التحالف والإشادة به، فيما تتراجع الأمور كل يوم، وتتنصّف أجندات كثيرة قد لا تكون أجندات، إذا ما أحسنّا الظن، بقدر ما هو فشل كبير للتحالف والعربية السعودية تحديداً، فحرب إقليمية بهذا التعقيد والتداخلين الإقليمي والدولي، هي مصيرية، وليست عبثية كما يداب بعضهم في وصفها، سيتحدّد عليها مصير (ومستقبل) الأنظمة الخليجية في المنطقة.

(كاتب يمني في إسطنبول)

مأرب... مكاشفة لا بد منها

نبيل البكيري

مثلما شكّل بيان الأحزاب والقوى السياسية في مأرب، الصادر أخيراً، قنبلة مدوية في المشهد السياسي اليمني، فقد كان أيضاً بمثابة جرس إنذار أخير أيضاً، واضعاً الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية والإخلاقية والوطنية، فهذا البيان الذي تأخر طويلاً جاء ليضع النقاط على الحروف بشأن قضايا كثيرة، في مقدمتها فشل الشرعية وإخفاق التحالف في تحقيق أهدافه، مؤكداً استمرار مأرب في أداء دورها الوطني النضالي والتاريخي في الدفاع عن جمهورية اليمنيين ودولتهم حتى النهاية.

كانت هذه المحافظة من المحافظات اليمنية الأولى التي بادرت مبكّراً في حشد طاقاتها الاجتماعية والقبلية، وتوحيد جهودها القبلية والحزبية في معركة مستمرّة منذ سبع سنوات، قدّمت فيها أروع صفحات النضال والتضحية من أجل الوطن، كل اليمن. وقد تحوّلت مأرب، منذ الحقبة الأولى لسقوط الاحتلال العثماني، حاضنةً لكل الأحرار اليمنيين، المناهضين للانقلاب الطائفي لجماعة الحوثي، والذين لم يجدوا مكاناً يلمّ تشرذمهم ويحرس قضيتهم الوطنية التي أمنوا بها وطناً جمهورياً مدنياً لكل اليمنيين، كما رسمته أحلامهم التي أطلقوها ثورة في 11 من فبراير/ شباط 2011.

يمثل اليمان كل القوى السياسية في محافظة مأرب، وهو لسان حالها، ويعبر عن اللحظة السياسية كلها في اليمن، وإنّ تفرّدت مأرب بالتعبير عن الجميع، كما عبرت عن ذلك حربا وصمودا ودفاعا عن أحلام اليمنيين ومشروعهم الوطني، قولاً وفعلاً. وضع البيان النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤولية الشرعية اليمنية عمّا يجري في الواقع، من تراجع كبير على كل المستويات، بفعل فشل الشرعية في أداء مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه، قد لا يمكن وصف هذا الحال بأنه فشل بقدر ما قد يتحوّل إلى حالة خيانة وطنية، في ظل استمرار قيادات الشرعية في أدائها الهزيل والمسرحي، وهي المفترض أنها اليوم على الأرض تقود هذه المعركة الوطنية، وليست مهاجرة في المنافي والفنادق. قد يذهب بعضهم إلى تحميل البيان تفسيرات كثيرة، قد تخرج عن مراد من صاغه، ووضع مطالبه وأهدافه، حيث هناك من يذهب إلى تفسيره بمثابة إدانة للتحالف وفض له وتفكيك له. وهنا، يحاول هذا التفسير ردّ إسفين بين الطرفين، مع أن البيان واضح في استغرابه أداء التحالف وتراجعه، ما أضرّ بسير المعركة. ولم يطالب البيان بغير تصحيح مسار هذا التحالف، وإعادة صياغته بما يخدم المصلحة الوطنية في ظل كل هذه المتغيرات التصعيد سدى، في ظل كل هذه المتغيرات التي تعصف بالمشهدين اليمني الداخلي والإقليمي معاً. وجاء البيان واضحاً، في إدانته فشل الحكومة واستمراره، بل وحتى عمدية هذا الفشل ربما من أطراف في هذه الحكومة المتشاكسة التي يشتغل طرف رئيسي فيها خارج أجندات التحالف والحكومة المفترضة، والمتمثلة بالسعي إلى إسقاط الانقلاب أولاً، فهذا الطرف المثل ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي اليوم يحشد في أبين لاجتياح شبوة، الخاضعة للحكومة الشرعية، والتي تتعرّض هي الأخرى لتهديد خطير متسارع من جماعة الحوثي أيضاً، في وضع أشبه بالتخادم بين الطرفين، «الانتقالي» والحوثي. ولكن البيان صبّ جامّ غضبه على الخذلان الحكومي الكبير، والذي لا تفسير له ولا معنى سوى أنه تفرّدت مأرب بالتعبير عن الجميع، كما عبرت عن ذلك حربا وصمودا ودفاعا عن أحلام اليمنيين ومشروعهم الوطني، قولاً وفعلاً. وضع البيان النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤولية الشرعية اليمنية عمّا يجري في الواقع، من تراجع كبير على كل المستويات، بفعل فشل الشرعية في أداء مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه، قد لا يمكن وصف هذا الحال بأنه فشل بقدر ما قد يتحوّل إلى حالة

> بيان القوى السياسية في محافظة مأرب يعبّر عن اللحظة السياسية كلها في اليمن

وترفد خزينة الدولة بملايين الدولارات تحول رواتب للحكومة اللاجئة في عواصم الجوار. كشف البيان حقائق ومواقف كثيرة ليس للحكومة الشرعية فحسب، المكشوفة أصلاً، وإنما أيضاً للأحزاب اليمنية التي كشف عنها بيان أحزاب فروع مأرب الغطاء، وعزاها تماماً أمام جمهورها، وأتباعها ونفسها، وتاريخها، حيث لم تعلق أي منها عليه، ولم تتفاعل معه، بل لم تتناوله مواقعها الرسمية، في موقف أشبه بالتنصل عن بيان فروعها في مأرب، وهروب عن مواجهة الحقيقة.

وضع هذا البيان النقاط على الحروف، كاوضح وأصدق بيان سياسي منذ بداية الحرب، يخاطب الجميع بكل صدق ومسؤولية، من دون أي رتوش ومجاملات لا تغني ولا تسمن من جوع، داب الناس على سماعها في شكر التحالف والإشادة به، فيما تتراجع الأمور كل يوم، وتتنصّف أجندات كثيرة قد لا تكون أجندات، إذا ما أحسنّا الظن، بقدر ما هو فشل كبير للتحالف والعربية السعودية تحديداً، فحرب إقليمية بهذا التعقيد والتداخلين الإقليمي والدولي، هي مصيرية، وليست عبثية كما يداب بعضهم في وصفها، سيتحدّد عليها مصير (ومستقبل) الأنظمة الخليجية في المنطقة.

(كاتب يمني في إسطنبول)

كاريكاتير صحافة عالمية

(رسم لـ مارتن راتكلف، كل شيء مونتريال)

الجامع بين الانقلابات في دول الثورات العربية

عمر كوش

عادت الانقلابات مجدّداً لتكون الوسيلة المفضلة للاستيلاء على السلطة في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات نجحت في إسقاط رموز أنظمة الاستبداد العربي، وكانت البداية من انقلاب العسكر في مصر على رئيس منتخب، ثم تلاه انقلاب دستوري في تونس قاده الرئيس قيس سعيّد، وجرى وسط عدم اعتراض من الجيش التونسي، وأخيراً قاد عسكر السودان انقلاباً على المدنيين الذين كانوا شركاء لهم في مجلس السيادة الانتقالي.

ويحفل المشهد السياسي لأنظمة الحكم في الدول العربية بانقلابات عسكرية كثيرة، أفضت إلى السيطرة على السلطة فيها وتأسيس دكتاتوريات مديدة، أغلبها ما زال جاثماً على صدور شعوبها، وأشهرها ديكتاتورية نظام الأسد في سورية، التي أسسها حافظ الأسد بعد انقلابه العسكري عام 1970، وورثها ابنه بشار الأسد المستمر في قتل السوريين وبيع سورية للإيرانيين والروس الذين استقدمهم كي يدافعوا عن بقائه في السلطة إلى الأبد.

ويمكن القول إنّ الانقلابات في كلّ من مصر وتونس والسودان، وعلى الرغم من وجود اختلافات المكان والزمان وسوى ذلك بينها، فإنّ مشتركات عديدة جمعتها، إلى درجة يمكن القول فيها إنّها استنساخ لوقائع وحيثيات جرت في هذه البلدان، بشكل أو بآخر، في ما كان مأمولاً أن تشهد بلدانها مرحلة الانتقال الديمقراطي التي أغلقت فيها حتى إشعار آخر.

وبعيداً عن نهج المقايسة والإسقاط، أسقط انقلاب 2013 في مصر رئيساً منتخباً، وفي تونس انقلب رئيسٌ منتخبٌ على برلمان منتخب وحكومة وافق عليها الرئيس، وصادق عليها البرلمان. أما في السودان فلم يكن الانقلاب على حكومة منتخبة، بل على قوى سياسية مدينة قبلت تقاسم السلطة الانتقالية مع قادة عسكريين، ووقّعت معهم وثائق واتفاقات تحمي العسكر وتحتمي بهم في الوقت نفسه، على غرار ما فعلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد إطاحة حسني مبارك. وأظهر التفاف على السلطة أنّ القوى السياسية التي تصدّرت المشهد في مصر بعد ثورة يناير (2011) كانت مستعجلة في أمرها، إذ ذهبت إلى الانتخابات للفوز بها في ظل احتمالها بالعسكر، بعدما تفاهمت مع قادتهم، وعقدت معهم صفقة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، دشّنتها وثيقة المبادئ الدستورية، حافظ فيها قادة الجيش على مواقعهم وامتيازاتهم ومصالحهم، فيما اعتقدت القوى السياسية في السودان أنها، بمشاركتها العسكر في السلطة، يمكنها كسب ودّهم والاعتماد عليهم من أجل التخلص من قوى الثورة المضادّة التي شكلت نواة الدولة العميقة الصلبة، لكنّ خلافات حادّة نشأت بين الشقين، المدني والعسكري، في السلطة الانتقالية، بعد أن أظهر العسكر عدم رغبتهم في تسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين، كما كان متفقاً عليه في «الوثيقة الدستورية»، إضافة إلى خلافات أخرى نشبت بين القوى والأحزاب السياسية، وأفضت إلى انفصال مجموعة عن قوى إعلان الحرية والتغيير التي انحازت في مواقفها إلى العسكر، بل وطالبتهم بإطاحة الحكومة.

وقد حاولت بعض القوى تسويق مقولة إنّ العسكر وقفوا مع الثورة في كلّ من مصر والسودان، فيما كان موقف القادة العسكريين الحقيقي إبّان ثورتي مصر والسودان ليس الوقوف مع الثورة وناسها، إنما أرادوا الحفاظ على مواقعهم وامتيازاتهم عبر التخلص من حسني مبارك وعمر البشير. وبالتالي، كان تدخلهم بمثابة انقلاب عسكري، وليس انحيازاً إلى الثورة في كلا البلدين، وغايتهم منه تمحورت حول العمل على إنقاذ أنفسهم، وليس إنقاذ البلاد كما يدّعون. لكنّ الطائفة الكبرى تجسّدت في التسليم أو القبول بدور العسكر في الحياة السياسية، والتعويل عليهم في المرحلة الانتقالية، إضافة إلى التنافس على مواقع السلطة، وخصوصاً الرئاسة والحكومة والبرلمان، بين الأحزاب والقوى السياسية التي ادّعت احتكار الثورة وتمثيل ناسها. وهذا ما ذهبت إليه جماعة الإخوان المسلمين في مصر وأحزاب المكوّن المدني في السودان والأحزاب التونسية، خصوصاً حركة النهضة، بينما لا يزال الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية يصرّ على أنه يمثل قوى الثورة والمعارضة، بوصفه الممثل الشرعي للشعب السوري، وكان يدّعي أنه الممثل الشرعي الوحيد، وطالب بأن يتمّ التعامل معه على أساس ذلك. ويظهر واقع الحال أنّ الشباب في بلدان الثورات العربية ثاروا على نظم الاستبداد من دون أن تحرّكهم أي من القوى والأحزاب السياسية، وخرجوا في مظاهرات تلقائية وعفوية إلى الشوارع والساحات، مثلما فعل شباب تونس ومصر وليبيا وسورية والسودان وسواهم، على أمل التخلّص من واقع لا يطاق ولا يحتمل، واقع ضاغط كان لا بدّ من أن ينفجر، ولم تكن احتجاجات ثوراتهم وحراكها مخططاً له، كما أنهم لم يفوضوا أي قوة سياسية كي تدعي أو تحتكر تمثيلهم. وكان من الممكن تفادي الإخفاقات المتكرّرة لو أن القوى السياسية، التي ادّعت احتكار تمثيل مطالب الناس وتطلعاتها، كانت أكثر فهماً لواقعها المعاش، وأكثر تفاهماً وتوافقاً مع سواها من القوى السياسية الأخرى، وهو أمرٌ لم تفعله جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بل كانت أكثر أنانيةً وتلهفاً للسلطة من سواها، وسكنها وهمٌ بأن الشعب المصري وقف إلى جانبها في انتخابات الرئاسة عام 2012، وكذلك توهّمت الأمر نفسه حركة النهضة في تونس وقوى الحرية والتغيير في السودان. ولم تتعلم القوى السياسية في كلّ من مصر وتونس والسودان الدروس من غيرها، ظنّاً منها أنها تختلف عن سواها، وأنها أكثر ذكاء منها، فجماعة الإخوان المسلمين في مصر ظنت أنها تستطيع احتواء العسكر واستمالتهم إلى طرفها عبر التسليم بامتيازاتهم ومصالحهم وقوننتها دستورياً، بينما ذهبت قوى الحرية والتغيير في السودان إلى تسليمهم قيادة مجلس السيادة الانتقالي، ثم تمادت في الرقص على أنغامهم عندما منحت شرعية للميليشيات الجنجويد التي غيّرت اسمها إلى «قوات الدعم السريع»، علماً أنّ المخلوع عمر البشير شكّلها من أجل حمايته، لكنها تخلّت عنه وباعته حين اهتزّ مركبه، وبات قائدها محمد حمدان دقلو (حميدتي) شريكاً أساسياً في مجلس السيادة، على الرغم من اتهامه بارتكاب جرائم بحق المحتجين السلميين خلال عملية فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، يونيو/ حزيران 2019، والأنكى أنّه جرى التسليم بأن تكون مليشياته بمثابة تشكيل عسكري موازٍ للجيش السوداني النظامي. والحاصل أنّ كلّ القوى والأحزاب السياسية كانت تظن أنها في وضع مختلف وسياقات مغايرة، وأنّ زمن الانقلابات قد ولّى، وفي وسعها إبعاد العسكر عن السلطة بناء على وثائق وتوافقات دستورية، وكأنّ العسكر الذين تسكنهم شهوة الاستيلاء على السلطة يقيمون وزناً للوثائق والدساتير.

(كاتب سوري)

> لم تتعلم القوى السياسية في كلّ من مصر وتونس والسودان الدروس من غيرها، ظنّاً منها أنّها تختلف عن سواها

جديدٌ في الإعلام الأميركي تجاه القضية الفلسطينية

لميس اندوني

شهدنا، أخيراً، خطواتٍ غير مسبوقة في الإعلام الأميركي، على وجه الخصوص، في تغطية القضية الفلسطينية، سواء في المساحة المتاحة لأصواتٍ فلسطينيةٍ ومناصرين للشعب الفلسطيني، أو المفردات المستعملة التي لم يكن لها متّسع، أو لم تجد ترحيباً، في أيّ من الصحف ووسائل الإعلام المرئية والصوتية، وحتى المواقع الإخبارية. فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» المعروفة بتأييدها الصارخ لإسرائيل، صور كلّ الأطفال الشهداء في العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو/ أيار الماضي، مع الأسماء والأعمار، فلم يعد الضحايا مجرّد أرقام، وهو ما فعلته بعد تفجير برجي مركز التجارة العالمي في هجوم «11 سبتمبر» الإرهابي عام 2001. وفتحت كلّ من «التايمز» و«واشنطن بوست» صفحاتها ومساحات صفحتها الرقمية لأقلام فلسطينية تروي قصة النكبة والتهجير والتطهير العرقي، كما كانت وما زالت، بقباحتها من دون تجميل أو تزييف بأقلام كانت تحاول دائماً تبرئة إسرائيل من المسؤولية.

كما أصبحنا نرى تعيينات لصحافيين عرب أو أميركيين معروفين بإدانة إسرائيل من دون مواربة وزيف، ومن دون أن تحاول إدارات وسائل الإعلام فرض صمت هؤلاء على وسائل التواصل، فيما كانت طوال عقود بالكاد توظف أيّ صوت معارض لسياسات الأميركية. وفي المرّات التي تتحاج فيها كفاءات صحافية عربية (فلسطينية مثلاً) على الأرض، كانت المعركة يومية مستمرة للدفاع عن القصة المروية، حتى لا يغيّرها المحرر أو يشوهها للتناسب مع الرواية الإسرائيلية.

ليس الحديث هنا عن أعجوبة وعن صحوة ضمير بالضرورة، بل عن تغييرات مهمة جاءت نتيجة نضالات تراكمية على الأرض الفلسطينية وفي مخيمات اللجوء، إضافة إلى نضالات مثقفين وصحافيين عرب وغربيين عن تحدّي الرواية الصهيونية، فالفلسطيني يدفع الثمن يومياً على أرضه لنيل حقوقه والمحافظة على الذاكرة والرواية التاريخية الفلسطينية. بالتالي، على كل كاتب وصحافي أتيحت له الكتابة في صحف أميركية أو الظهور على شاشات أميركية أن يتذكّر تضحيات من فتح له هذا الباب، فجميعنا لم نكن لنخترق هذه المساحات من دون تضحيات الأسرى والجرحى والشهداء.

العامل الأخر الذي لا يمكن إغفاله، القفزة المهمة في العامين الأخيرين، والتي لم يكن ممكناً تحقيقها من دون وسائل التواصل من «فيسبوك» إلى «تويتر» و«إنستغرام» و«تيك توك»، فالفلسطيني ومناصروه جعلوها من وسائل اخترعها الغرب أداة لمحاربة الهيمنة الغربية والإسرائيلية على الإعلام، وعلى احتكار الرواية وتحديد المفردات المسموح استعمالها، والصور «المناسبة» التي لا تتعارض مع صورة الدولة الصهيونية. أحرجت ثورة الاتصالات وأعمال الفلسطينيين ومؤيديهم الإبداعية كلّ وسائل الإعلام الغربية التي بدت باهتة وفي زمن آخر، متخلّفة عن سباق الأخبار، بصورة أو فيديو من موبايل قد لا يكون الأكثر تطوراً، لكنّه يوثق جريمة لا يمكن التعتيم عليها. بل أصبحت وسائل إعلام تتسابق على استعمال بعض هذه الصور والفيديوهات، ما صعّب وزاد من تكلفة الحملة الإعلامية المضادّة التي وظفت جيوشاً إلكترونية خاصة، خلال هبّة أيار (مايو الماضي) التي شكّلت تحدّياً استثنائياً لآلة الدعاية الصهيونية، فالمواجهة مرئية ومسموعة، موجهة بين شجاعة ابن الأرض الأصيل وصلابته، في مواجهة الغازي المستوطن المستعمر المدجّج بالأسلحة الحديثة التي تكلف مليارات الدولارات، أقول هبّة أيار على وجه الخصوص، لأنّ صوراً تدفقت بالبث المباشر من فلسطين، فوجدت وسائل الإعلام الأميركية نفسها مضطرّة أن تعترف، وإن جزئياً، من خلال مقالات ومقابلات، تنشرها وتبثها أنّ القصة لم تبدأ باحتلال عام 1967، بل منذ بداية الاستيطان في العشرينيات من القرن العشرين التي أدّت إلى النكبة عام 1948.

هذه تغيرات كبيرة؛ فالإعلام الأميركي بالكاد استطاع أن يبلع صدمتي الانتفاضتين الفلسطينيتين، وقد دخلت مفردة انتفاضة في القاموس اللغوي والإعلامي في معظم اللغات العالمية، وأن يكتشف استمرار المقاومة الفلسطينية بكلّ أشكالها بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، على الرغم من كلّ احتفالات «سلام زائف» التي واكبها تصعيد في توظيف الفصل العنصري لنهب الأرض الفلسطينية، ففي كل ما يبثّر به إعلامي أو مسؤول صنّاع السياسات، وإنْ كنا قد شهدنا تمرداً نسبياً على إدارة دونالد ترامب، الذي اعتبرته الصحف الليبرالية خطراً على قناع السياسات الاستعمارية «الحضاري» وخطراً على مصالح أميركا والعالم، بل اعتبرت كلّاً من ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، خطراً على إسرائيل نفسها، وعلى فرص «تسوية نهائية» تضمن أمن إسرائيل وقتها، وحدّاً أدنى من الطمأنينة، تحدّده وتقرّره أميركا وإسرائيل.

لا يهدف التحذير إلى تضييع العزائم، بل هو دعوة إلى عدم الاستكانة، فطبيعة النظام الأميركي لم تتغير، وإنّ تقاوم أصوات داخل الكونغرس وخارجه. والبناء على الإنجازات والحفاظ عليها فعل مقاوم، لكنّ رياح التطبيع بين إسرائيل ودول عربية عاتية، وسط ابتذال وسقوط أخلاقيين مروعين لحكام ومثقفين، كل دورهم تفكيك الوعي والانتصارات... نتائج هبّة أيار السياسية والإعلامية حقيقية، لكنّ أميركا تعمل على خطّ موازٍ، هو توسيع التطبيع وتعميقه، خصوصاً تطبيع الرواية الصهيونية وتقديم إسرائيل صديقاً ومنقذاً «حضارياً» للمنطقة. وليس مصادفة أن نرى أصواتاً عربية، إن كانت في ضيافة الحكومة الإسرائ

إسرائيل الملاذ الأخير للسلطويين العرب

خليل العناني

يقول الخبر الذي نقله موقع «أكسيوس» الأميركي إن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، «طلب من إسرائيل حثّ جيش السودان على إنهاء الانقلاب العسكري». ويقول خبر آخر نقله موقع «والا» الإسرائيلي إن «وفدا إسرائيلياً ضم عناصر من جهاز الاستخبارات (الموساد) زار العاصمة الخرطوم سرًا، بعد أن أعلن الجيش استيلاءه على السلطة». وأبلغ دبلوماسي غربي الموقع أن الوفد الإسرائيلي اجتمع مع الجنرال محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب رئيس مجلس السيادة السوداني ومسؤول قوات «الدعم السريع» في الخرطوم. كما أن حميدتي، والذي يرتبط بعلاقات جيدة مع «الموساد»، كان قد زار إسرائيل قبل أسابيع من الانقلاب على رأس وفد عسكري سوداني، وأجرى اجتماعات مع مسؤولين في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومع جهات أخرى في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في تل أبيب.

هكذا، أصبحت إسرائيل، التي عُقدت لأجل مواجهتها قمة عربية طارئة في الخرطوم في التاسع والعشرين من أغسطس/ آب عام 1967، عُرفت وقتها بقمة «اللاءات الثلاث» (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) مع «العدو الصهيوني» (هكذا كان يسمّيه أصحاب الفخامة والجلالة والسمو والسيادة من القادة العرب آنذاك!)، هي خط الدفاع الأساسي عن الأنظمة السلطوية العربية، وذلك في مواجهة شعوبها وشبابها. كما باتت إسرائيل أيضا، ويا لها من مفارقة، الوسيط الموثوق فيه للتدخل، والتوّسط، بين قادة «الجيوش» العربية وجيوشها من جهة، وفصائلهم ونخبهم المدنية من جهة أخرى. وبالقطع، ليس هذا حُبًا أو حرصاً منها على الديمقراطية، وإنما بالأساس خوفاً منها على عروش حلفائها السلطويين في العالم العربي. وهي مسألة لم تعد في حاجة لأدلةٍ كثيرة لإثباتها. فالوساطات، والضغوط، الإسرائيلية على أميركا من أجل تثبيت أنظمة حكم هؤلاء السلطويين وسلطتهم، ودعمهم، لا تُعدّ ولا تُحصى، وذلك إلى الدرجة التي باتت فيها الطريق إلى الحكم والسلطة في بلاد العرب لا بد وأن تمرّ عبر تل أبيب!

السؤال المهّم: ما المقابل الذي تحصل عليه إسرائيل من دعمها السلطويين العرب؟ وما الثمن الذي تدفعه الشعوب العربية نظير هذا الدعم؟ أما المقابل فهو كثير وكبير وغير مسبوق، فإسرائيل ليست «جمعية خيرية»، وقطعاً ليست «بابا نويل» الذي يوزّع الحلوى والهدايا مجّاناً، ولكنها دوماً تقبض الثمن ومقدّما. وهل بعد التحكّم في سياسات أكبر عاصمة عربية وقراراتها مكسب؟ وهل بعد السيطرة على مقدّرات دول وثرواتها نجاح؟ وهل بعد لقاءات التطبيع وحفلاته واتفاقاته، مع ما يقرب من ربع عدد البلدان العربية، جائزة؟ وهل بعد تدجين نخب سياسية وإعلامية عربية شابة من حلم؟

أما الثمن فهو أيضا كثير وكبير وغير مسبوق، فقد دفعت قطاعات عريضة، من المجتمعات العربية، ولا تزال، أثماناً باهظة نتيجة لإجهاض حلم الحرية والتغيير على مدار العقد الماضي، ورغبة سياسيّيها وقادة جيوشها البقاء في السلطة بأي ثمن، وبأية تكلفة، ولو كانت النتيجة تدمير الدول وتقسيم المجتمعات وسحق الشعوب. فعلى مدار السنوات الماضية، سقطت دول عربية كبيرة، وقُسّمت مجتمعات ظلت قرونا طويلة موحدة ومتماسكة، وهُجّرت شعوب بأكملها، واشتعلت حروب أهلية، واستباحت إسرائيل العواصم العربية من المحيط إلى الخليج استخباراتياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً.

> أصبحت إسرائيل، وبشكل لا لبس فيه، الملاذ والحصن الآمن الذي يحمي عروش السلطويين العرب، من المحيط إلى الخليج

وباتت أقرب إلى السلطويين العرب من أبناء جلدتهم، فالحكام العرب يثقون الآن في نظرائهم الإسرائيليين أكثر مما يثقون في نخبهم وشعوبهم. ويبدون أكثر حرصاً على إرضاء مطالب ساسة تل أبيب وتلبيتها أكثر من حرصهم على تلبية مطالب مجتمعاتهم وشعوبهم. وقد وصلنا أخيراً إلى النقطة التي بات فيها إرضاء المواطن الإسرائيلي، أو بالأحرى استرضاؤه، بنداً مهماً على أجندة السلطويين العرب. وقد سمعنا ذلك مراراً وتكراراً في خطابات جنرالات وحكام عرب يدافعون فيها عن «مصالح» المواطن الإسرائيلي و«أمنه»، أكثر من دفاعهم عن مصالح مواطنيهم وحقوقهم.

إذاً، نقف الآن، أمام «تحالف للشياطين» لا يبقي ولا يذر. وهو تحالفٌ باتت حلقاته واضحة، وتتكشف سوءاته كل يوم وفي كل المحافل، فلم يعد المحور الرباعي للثورة المضادّة (مصر والإمارات والسعودية وإسرائيل) يخفي أجندته وأهدافه، بل يجاهر، ويتفاخر بها علناً، «على عينك، يا تاجر» كما يقال.

وقد وصل هذا التحالف إلى مرحلته الأكثر خطورة، وذلك بعد أن أصبحت إسرائيل، وبشكل لا لبس فيه، الملاذ والحصن الآمن الذي يحمي عروش السلطويين العرب، من المحيط إلى الخليج. ولكنه وبدون شك سيكون الملاذ الأخير لهؤلاء في مواجهة شعوب عطشى للحرية والكرامة والعدل، وهو ما يجعل معركة الحرية والتحرير من هؤلاء جميعاً معركة واحدة.

(كاتب وأكاديمي مصري)

قيس سعيِّد يستعيد سيرة العسكر

محمود الوهب

بغضّ النظر عن مقولة كارل ماركس عن التاريخ واستعادته التي ستكون على شكل مهزلة، فقد غدت مكرّرة ومعادة كثيراً، ولكنها تخطر على البال فعلاً، وخصوصاً عندما يحاول بعضنا قراءة محاولات سياسيين عديدين استعادة حقبة ما من تاريخنا، بعيداً كان أم قريباً، تأثراً بما كانت عليه تلك الحقبة من تقدّم وازدهار، أو باستعادة شخصية ما، كانت قد أنجزت فعلاً إيجابياً سجّله التاريخ لها، مع التأكيد أنْ لا شخصية عربية في تاريخنا السياسي الحديث أو المعاصر تستحق الاستعادة، وتمثُّل فعلها، مهما كانت النيات صادقة، فقد كانت الفردية في ممارسات تلك الشخصيات طاغية، كما كانت الحرية مغيّبة وبعيدة عن ممارسة الشعب لها بالقول والفعل، ولعلها المسؤولة عن واقع العرب اليوم الغني عن التعريف.

ومن هنا، يمكن الاستنارة بفهم الفيلسوف الألماني جورج هيغل مسيرة التاريخ البشري، فقد قال في هذا الخصوص: «تاريخ العالم ليس إلا تقدّم الوعي بالحرية». وهو كذلك بالفعل، إذ كانت مفاصل التاريخ الرئيسة نقلاتٍ جوهرية لتقدّم البشرية نحو الحرية. أما استعادة تاريخنا السياسي القريب أو شخصياته، فلا علاقة لها بوعي الحرية مطلقاً، بل بأشكال مصادرتها.

ومن هنا، يمكن الإشارة إلى الرئيس التونسي، قيس سعيِّد، الذي دعا إلى حوار وطني لمناقشة الوضع في بلاده، بعد أكثر من شهرين على تعطيل الدستور، وشلّ حركة الدولة، في وقتٍ يعاني فيه الشعب التونسي أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة، وقد قصر ذلك الحوار على جيل الشباب، متعللاً بالفساد تارة، وبمحاولة تفرُّد هذا الحزب أو ذاك بالحكم تارّة أخرى، وقد يكون بين يدي الرئيس سعيّد ما يُدين به أحزاباً أو مجموعات أو أفراداً من المجتمع التونسي، ولكن هل يقتضي الأمر إيقاف عمل الدولة أم إن سلطة القضاء هي الوحيدة التي يمكن لها في مثل هذه الأمور؟ خصوصاً وهو رجل القانون الذي طالما تغنّى به، ورفعه شعاراً لدى ترشّحه لرئاسة تونس، وربما جاء فوزه بكرسي الرئاسة من هذا الجانب بالذات، وعبر انتخاباتٍ حرّة وديمقراطية، يحاول الانقلاب عليها اليوم.

وإذا كان من حق الرئيس استخدام بعض مواد الدستور عند الضرورة، كما فعل بتعليق جلسات مجلس الشعب وفق المادة 85 من الدستور التونسي (يقول تونسيين إنه لوى عنق المادة)، ومهما يكن من أمر، وممن يؤيد الرئيس ويدعمه من الأمن أو الجيش، فذلك لا يخوِّله أن يختزل الشعب التونسي كله بفئة عمرية محدّدة، ويهمّش أحزاباً عمرها منذ الاستقلال وأخرى لعبت دوراً إيجابياً ولها رصيدها، واحترامها في عمق الشعب التونسي.. يريد الرئيس كسب جيل الشباب إلى جانبه، وتفعيل دوره، لكن ذلك يأتي من خلال حرية العمل السياسي، وتشجيعهم على تشكيل أحزاب جديدة أو تفرّعها عن أحزاب قائمة كما يحدث دائماً.

لقد أقدم عسكريون كثيرون استولوا على الحكم بقوة السلاح (كل الانقلابات العسكرية) على مثل هذا الفعل، تلبية لرغبة ذاتية توحي لهم بأن التاريخ سيبدأ بهم، ومعهم، ففي النصف الثاني من القرن العشرين جرت في بلاد عربية كثيرة انقلابات رفع أقطابها شعارات ثورية، متهمين كل من سبقهم بأسباب تأخّر أمة العرب، فألغوا أحزاباً عريقة لها تاريخها، وشكّلوا أحزاباً تنطق باسمهم. وعلى الرغم من أن بعضهم نجح في إحراز بعض المكتسبات لشعبه، إلا أنهم، عموماً، فشلوا في التنمية، وفي إيصال شعوبهم إلى حالٍ من التقدّم والازدهار، وبما يلامس حضارة اليوم، وخاضوا معارك وهمية، قادت إلى مهازل في فشلها، ولم يكن السبب غير مصادرة السياسة وتغييب حرّياتها وأحزابها السياسية. وينطبق هذا الأمر على تجارب مصر وسورية والعراق واليمن وليبيا، وهي البلدان الأكثر معاناة اليوم من الخراب والتمزّق بسبب الفساد وتخلّف التنمية اقتصادياً وخدمياً.

وكان جمال عبد الناصر في مصر قد حلَّ الأحزاب باسم الفساد، لكنه عاد بعد هزيمة 1967 واعترف بخطئه، بيد أنه لم يعمل على سن قانون جديد للأحزاب، بل شكّل نواة حزب جديد داخل الاتحاد الاشتراكي. وربما، لو أنه فعل، لما استطاع خلفه أنور السادات أن يقتلع تلك النواة بسهولة، ثم ليذهب إلى إسرائيل فاتحاً بذلك باباً واسعاً، لا للصلح معها فقط، بل لجرّ آخرين إلى النفق المعتم، وليتردّى الواقع العربي كله أكثر فأكثر، مع بقاء إسرائيل على مواقفها من العداء للعرب، وللشعب الفلسطيني، على نحو خاص، ومن دون تنفيذها أياً من قرارات الأمم المتحدة التي ربما أنصفت الفلسطينيين جزئياً بالقياس إلى وضعهم الحالي، حيث تقضم إسرائيل يومياً أجزاء من أراضيهم، وتحتل بعض منازلهم، تحت حجج ومزاعم باطلة.

أما معمّر القذافي، فقد حرَّم الأحزاب كلياً، واستعاض عنها بالمؤتمرات الشعبية الناطقة باسمه، مستنداً إلى كتابه الأخضر الذي ألّفه أو غيره على غرار كتيب جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة»، بينما وجد كل من صدّام حسين وحافظ الأسد حزبي البعث في العراق وسورية مطية سهلة، فامتطياها إلى درجة أنهما كانا يعيّنان قيادتها، وكانا كلما أمعنا في فرديتهما احمرّت أيدي المنافقين والمنتفعين فساداً من التصفيق، وكذلك كان شأن الجبهات التي شكّلاها واجهةً لديمقراطية الاستبداد المزعومة. ولم يكن الذين حكموا اليمن، ولا العسكريون الذين تواتروا على حكم السودان، بأفضل من هؤلاء، فها هي ذي اليمن غارقة في الدم والخراب، ومثلها سورية والعراق، وقبلهما ليبيا.. وعسكر السودان الذين طبّعوا مع إسرائيل يكشّرون اليوم عن أنيابهم قبيل الموعد المقرر لتسليمهم السلطة للمدنيين بشهر. ومن هنا، يمكن فهم العثرات التي عاناها الربيع العربي في تلك البلدان، فغرقت معظم بلدانه في أمراض، ربما لن تشفى منها قبل عقود، ذلك إن لم يحصل في بنيتها الداخلية تغيّرات قسرية (سورية نموذجاً).

> لا بد للحياة من أن تقول كلمتها في فجر الحرية المقبل حتماً بضرورته الموضوعية، وإن تعرَّجت طرقه، شاء الاستبداد أم لم يشأ

أتراه الرئيس التونسي، المؤيد بشار الأسد، لا يدرك ذلك الواقع، وهو ابن تونس التي انطلقت منها شرارة الربيع العربي، وابن شعبٍ مميز في تقدّمه الاجتماعي. ولكن لا بد للحيّاة من أن تقول كلمتها في فجر الحرية المقبل حتماً بضرورته الموضوعية، وإن تعرَّجت طرقه، شاء الاستبداد، بكل أشكاله، أم لم يشأ.

(كاتب سوري)

عن غياب الثقافة البيئية

حيّان جابر

تمرّ المنطقة العربية بمنعطفات خطيرة وقاسية على جميع الأصعدة، لا سيما الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما تعاني أيضاً من تبعات الأزمة البيئية التي تعصف بمجمل الكوكب، كما تجلّى في أزمة فيروس كورونا التي يعتبرها بعضهم أحد تجليات الأزمة البيئية المباشرة، نتيجة تلاعب الشركات الاقتصادية المهيمنة اقتصادياً وسياسياً بالتوازن البيئي، أو نتيجة تسرّب الفيروس من أحد مختبرات الفيروسات والتعديل الوراثي بشكل متعمد أو غير متعمد. في كل الأحوال، وبعيداً عن منشأ فيروس كورونا، لا تكترث أنظمة المنطقة بأيٍّ من الأزمات التي تعصف بشعوب المنطقة، إذ ما استثنينا منها التي تهدّد سلطاتها المباشرة، الأمر الذي يضع على كاهل شعوب المنطقة مسؤولية التصدّي لمجمل هذه الأزمات بالوسائل والإمكانات المتاحة، وهو ما نشهده يومياً من خلال عمل الجمعيات والمنظمات الأهلية والمدنية، ومن خلال الاحتجاجات الشعبية المتواترة أخيراً. لكن وعلى الرغم من مظاهر حيوية الكتلة الاجتماعية ونشاطها في منطقتنا العربية، إلا أننا نادراً ما نسمع أو نلمس شعارات ومطالب وبرامج خلاقة تعكس وعياً شعبياً معنياً بالأزمة البيئية التي نعاني جميعاً منها، والتي تتحمّل السلطات عموماً مسؤوليتها، لا سيما في الدول الأكثر تحضراً وتأثيراً، من أميركا ودول الاتحاد الأوروبي وصولاً إلى روسيا والصين. أما عالمياً؛ فقد تصدّر عنوان التغير المناخي والأزمة البيئية جدول أعمال قمة العشرين؛ أو هكذا أعلن؛ الأسبوع الماضي في روما، من دون أن يتمكّن المجتمعون من الاتفاق على محدّدات وضوابط عملية تحمي البيئة وتصون حقنا في الحياة الآمنة والسليمة، فأولويات المجتمعين واضحة وصريحة، وطبعاً متناقضة مع مصالح شعوب العالم، وخصوصاً شعوب منطقتنا العربية، في الحفاظ على بيئة مستدامة وآمنة لنا وللأجيال القادمة. كما بدأت قمة التغير المناخي في غلاسكو البريطانية بحضور 120 دولة منذ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي ولغاية 12 منه من أجل التباحث في الأزمة البيئية والتغير المناخي، ووضع الحلول والإجراءات الواجب تنفيذها فوراً. ومرّة أخرى، سوف تنتهي القمة كما بدأت بتصريحاتٍ قلقة وحريصة على حماية الكوكب، وتعهّدات مبشرة وممارسات وسياسيات كارثية تحرق الأرض والحياة على سطحها بتسارع مرعبٍ وخطير.

قد يخيل لبعض المعنيين بقضايا شعوب منطقتنا أن القضايا البيئية مسألة ثانوية اليوم، نظراً إلى واقعنا البائس، وربما تكون قضية معيقة لمسارنا النضالي التحرّري والثوري والإصلاحي أيضاً، على اعتبارها ترفاً ثقافياً وسياسياً، في حين تبرز الوقائع أمراً مغايراً تماماً، أولاً بسبب الثمن الباهظ الذي تدفعه شعوب منطقتنا على المستوى الصحي المباشر، نتيجة تزايد الأمراض المستعصية على الشفاء، والتي تضرب دولنا بشكل كبير، والناتجة عن أزماتٍ كبرى، كفيروس كورونا، أو عن تلوّث بيئي إقليمي، كأزمة النفايات وحرق الغابات وتلويث الثروات المائية ودفن النفايات الكيميائية والنووية، وغيرها كثير من مظاهر التلوث البيئي. وثانياً، بحكم ترابط القضايا البيئية بالقضايا السياسية والاقتصادية، وبالتالي على اعتبارها أحد مظاهر الفشل السلطوي، بل الفساد السلطوي. وثالثا كونها نموذجاً واضحاً وصريحاً يكشف الترابط المصلحي الناظم لعلاقة أنظمة المنطقة مع النظام العالمي المسيطر، لا سيما الدول ذات الاقتصاديات الكبرى المتحكّمة بمجمل اقتصاديات الكرة الأرضية.

تعتبر الأزمة البيئية قضية عالمية عابرة للحدود والقوميات، لكنها في الواقع أزمةٌ ذات تداعياتٍ متفاوتةٍ بشكل طفيف أحياناً، وبشكل صارخ وصادم في أحيانا أخرى، ولا سيما تجاه شعوب ودول العالم الأفقر والأقل تقدّماً، كما في حالتنا، الأمر الذي يجب أن يجعل منها قضية محورية لدى هذه الشعوب التي تعاني الأمرّين من تداعيات الأزمة البيئية والتغير المناخي، إذ تستحوذ دول العالم المتحضّر على مجمل وسائل الحماية الفردية والجماعية، كما تجلّى في تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا وأزمة تأمين اللقاحات. كما تعمل دول العالم المتحضّر على الحد من مظاهر التلوث البيئي محلياً، من خلال مجموعة من الإجراءات والقوانين الناظمة داخل دولها، مثل حماية الثروات المائية وتخفيض التلوث الهوائي وحماية الغابات والثروة الحيوانية وغيرها من الإجراءات، في حين تلعب هي ذاتها دوراً رئيسياً في انتهاك هذه الأمور خارج حدودها الجغرافية، وبالتحديد في دول العالم الثالث والدول المفقرة، من خلال شبكة علاقاتها المشبوهة مع النظم المسيطرة على هذه الدول. الأمر الذي تبلور في نقل الصناعات المضرّة بالبيئة من دول العالم المتحضّر إلى دول العالم غير المتحضر، وفي دفن النفايات الكيميائية والنووية في دول العالم الثالث، كما حصل وربما ما زال يحصل في سورية ومصر والسودان وغيرها. فضلاً عن تحويل دول العالم الثالث إلى حقول تجارب عملية لأشد أنواع الأسلحة الفتاكة والمضرّة بالبيئة ولسائر المنتجات المشابهة، ذات النتائج المدمّرة للبيئية والحياة في الوقت نفسه.

> لا يمكن اعتبار الأزمة البيئية قضية منفصلة عن قضايا المنطقة وأزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية، بل تقع في صلبها

من ذلك كله، لا يمكن اعتبار الأزمة البيئية قضية منفصلة عن قضايا المنطقة وأزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية، بل على العكس تقع في صلبها، كما يمكن تحويل الملف البيئي إلى جسر يربط بين الموجات الثورية والاحتجاجية التي تجتاح منطقتنا من ناحية، وسائر الحركات الاحتجاجية العالمية، لا سيما التي تعي جيداً دور النظام العالمي والنمط الاقتصادي المهيمن في تدمير البيئة وفي أزمة الاحتباس الحراري من ناحية ثانية، الأمر الذي يكسب الحركات الثورية والاحتجاجية الصاعدة في المنطقة بعداً عالمياً مهماً، وحليفاً مبدئياً ثابتاً. أي يجب التعامل مع الملفات البيئية من زاويتين، اقتصادية وسياسية، على اعتبارها نموذجاً واضحاً عن فساد (وكارثية) الهياكل السياسية والاقتصادية المسيطرة محلياً وإقليمياً وعالمياً، ما يجعل من مهام الحركات الثورية والاحتجاجية الصاعدة اليوم في المنطقة تغيير هذا النمط المسيطر الذي انتهك حقوقنا الفردية والجماعية، بما فيها حقنا في بيئة سليمة وآمنة لنا وللأجيال القادمة. وعليه، الحركات الاحتجاجية مطالبة بطرح رؤى خلاقة، تعبر عن إدراكها المخاطر المحيطة بنا وبجميع شعوب العالم أولاً، وتقدّم ثانياً رؤية ثورية اقتصادية وسياسية إنمائية وبيئية في الوقت ذاته، وهو ما يكسبنا حلفاء جدداً على مستوى العالم أجمع، حلفاء قادرين على تعرية وفضح بل وربما مجابهة دور النظام العالمي في حماية النظام الإقليمي، المسيطر على ثرواتنا ومصائرنا وحقوقنا.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads